البطالـــة وعلاقتهـــا بالجريمـــة

د. ازدهار مصطفى قدارة - كلية القانون - جامعة الزاوية

The relation of Unemployment to Crime

Dr. Azhar Mostafa Qadara - Facukty of Law, Al Zawiya University

Abstract

The study aimed to identify the impact of unemployment on the crime in society by identifying the impact on unemployment at the level of individuals and on the family level and on the community as a whole, as well as identifying the factors leading to unemployment and revealing the relationship between these factors and unemployment and its effects on society, by relying on the descriptive analytical approach in the theoretical part of this study and the experimental approach in its practical part, where the field study was discussed between unemployment and crime Depending on a questionnaire form prepared by the researcher and distributed to a sample of (40) inmates of the Islah and Rehabilitation Foundation (Al -Zawiya), and the results of the study showed one of the most important effects of unemployment on community members increasing their rates of perpetrators and deviant behaviors, and through the field study we reached a relationship between unemployment and crime as 30% of the prisoners are unemployed.

الملخـــــــص:

هدفت الدراســـة إلى التعرف على أثر البطالة على الجريمة في المجتمع من خلال تحديد الآثار المترتبة على البطالة على مستوى الأفراد وعلى المستوى الأسري وعلى المجتمع ككل، كذلك التعرف على العوامل المؤدية للبطالة والكشـف عن العلاقة بين هذه العوامل والبطالة وآثارها عن المجتمع، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصـفي التحليلي في الشـق النظري من هذه الدراســة والمنهج التجريبي في شـقها العملي، حيث تم من الدراســة الميدانية بحث العلاقة بين البطالة والجريمة وذلك بالاعتماد على اسـتمارة اسـتبانة تم إعدادها من قبل الباحثة وتوزيعها على عينة بلغت (40) من نزلاء مؤسـســة الإصــلاح والتأهيل الجزيرة (الزاوية)، وأظهرت نتائج

الدراســـة من أهم آثار البطالة على أفراد المجتمع زيادة معدلات ارتكابهم للجرائم والســلوكيات المنحرفة، ومن خلال الدراســة الميدانية توصــلنا إلى وجود علاقة بين البطالة والجريمة حيث أن نسبة 30% من المسجونين هم من العاطلين عن العمل.

1-1 المقدمة:

تُعد البطالة مشـــكلة اقتصادية واجتماعية وسياسة تعاني منها معظم الدول النامية والمتقدمة على حد ســواء، ولقد برزت مشـكلة البطالة ضـمن المشـكلات التي تحاول السـياسـات والخطط الاقتصـادية مواجهتها ووضـع الحلول المناسـبة لها وتحتل قضـية البطالة أهمية كبيرة نظراً لكثرة المشاكل الناجمة عن البطالة، اذ لا تقتصر أثارها على النواحي الاقتصادية فقط بل إلى النواحي الاجتماعية كذلك.

ومن أخطر الأبعاد لمشـــكلة البطالة هو البعد الأمني الذي يهدد المجتمع بصـــفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصـة حيث إن صلة البطالة بالإجرام صلة مباشرة وغير مباشرة في الوقت نفسه.

2-1 إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في ماهية علاقة البطالة بالجريمة ويتفرع منها التساؤلات الآتية:

1- ما مدى تأثير العوامل الاقتصادية في انتشار البطالة؟

2- ماهي الصلة بين العوامل الاقتصادية ونوع الجريمة؟

3-هل توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين المســـاجين العاطلين وغير العاطلين عن العمل؟

1-1 الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر البطالة على الجريمة في المجتمع من خلال تحديد الآثار المترتبة على البطالة على مستوى الأفراد في المجتمع وعلى المستوى الأسري وعلى المجتمع ككل، وإلى التعرف على العوامل المؤدية للبطالة والكشف عن العلاقة بين هذه العوامل والبطالة وآثارها عن المجتمع.

وكذلك تهدف الدراسـة الميدانية إلى بحث العلاقة بين البطالة والجريمة مما أسـهم في توضـيح طبيعة العلاقة وسـاعد في توجيه وتصـميم السـياسـات المختلفة للوقاية من الجريمة ومواجهتها في المجتمع.

3-1 منهج الدراســـــة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة ستعتمد الباحثة على المنهج الوصـــفي التحليلي في الجانب النظري من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالبطالة والمتغيرات الاقتصـــادية التي تؤثر عليها، ثم الاســـتعانة بالمنهج التجريبي فيما يخص التحليل الكمي لظاهرة البطالة وذلك بتحليل الأرقام والإحصائيات المتحصل عليها.

4-1 تقسيمات الدراســـــة:

ســـيتم تناول هذه الدراســـة ضـــمن خطة ثنائية تشـــمل مبحثين للإلمام بكافة جوانب الموضوع وهي كالآتي:

المبحث الأول - ماهية البطالة: المطلب الأول - مفهوم البطالة وأنواعها، الفرع الأول - مفهوم البطالة، والفرع الثاني - أنواع البطالة. وفي المطلب الثاني - أثر العوامل الاقتصادية على البطالة الفرع الأول - تأثير الظواهر الاقتصادية العامة. الفرع الثاني - تأثير الظواهر الاقتصادية الخاصة. المبحث الثاني - الدراسة الميدانية ونتائجها المطلب الأول - حجم العينة والمنهج التجريبي المستخدم. المطلب الثاني - نتائج الدراسة.

المبحث الأول ـ ماهية البطالة

إن الدراسات التي أجريت دلت على وجود علاقة بين العوامل الاقتصادية ومعدلات البطالة حيث تؤدي إلى حدوث اختلالات اقتصـــادية كما أنها تعرقل مســـيرة التقدم والتنمية وهي ظاهرة تواجهها معظم دول العالم.

وليبيا شأنها شأن معظم الدول التي تعاني من هذه الظاهرة وترتبط هذه المشكلة بجملة من المتغيرات الاقتصادية، والبطالة تؤثر كذلك في بعض المتغيرات الاقتصادية.

ونظراً لطبيعة دراستنا سنستعين بمطلبين وخلال المطلب الأول سنتناول ماهية البطالة ومطلب ثاني سنتناول فيه أثر العوامل الاقتصادية على البطالة.

المطلب الأول ـ مفهوم البطالة وأنواعها

سوف نتناول هذا المطلب من خلال فرعين يبين الفرع الأول مفهوم البطالة ونخصص المطلب الثاني لأنواع البطالة.

الفرع الأول ـ مفهوم البطالة:

يُعد الشخص عاطلاً إذا لم يكن لديه عمل، ولكنه يسعى جاهداً للبحث عنه ولكنه لا يجد والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه فإنهم يكونوا عاطلين برغبتهم ولا يدخل حسابه في القوة العاملة. (1)

ويقصد بها الشخص الذي لا عمل له وليس له مورد ثابت للرزق أو وسيلة مشروعة للعيش، وهناك من عرف البطالة في " عدم القيام بأي عمل يحمل منه الإنسان على لحل سواء أكانت هذه البطالة اختيارية وذلك في الحالات التي يرفض فيها الإنسان العمل رغم قدرته عليه أو إجبارية وذلك إذا تعذر على الإنسان الحصول على عمل ". (2)

ويطلق مصطلح البطالة على الأشخاص الذين ليس لديهم أي وظيفة يمارسونها ولم يتمكنوا من الانخراط في القوى العاملة في المجتمع وتُعد البطالة مؤشـــراً اقتصـــادياً رئيسيا لكونها تشير إلى قدرة أو عدم قدرة العمال على الحصـول بسـهولة على عمل مربح للمسـاهمة في الناتج الإجمالي للاقتصـاد ويرتبط مصـطلح البطالة بالقدرة على ممارسة العمل، ويمكن أن تشير معدلات البطالة المرتفعة والمستمرة إلى فائقة خطيرة في الاقتصاد بل وقد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسة. (3)

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها: تشـمل كافة الاشـخاص الذين هم في سـن العمل وراغبين في العمل وباحثين عن عمل ولكنهم لا يجدون عملاً، ويُعتبر الشـخص عامل إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

1- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين (18 و65).
2- لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصـائي ونشـير إلى أن الشـخص الذي يملك عملاً هو الشخص الذي لم يزاول عملاً.
3- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للحصول على شغل.
4- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلاً لذلك. (4)

الفرع الثانـــــي ـ أنواع البطالة:

ـالنوع الأول ـــ البطالة الاختيارية: وتتحقق عندما تكون البطالة حصيلة سلوك الفرد نفســه الذي باســتطاعته الحصــول على عمل لكنه يفضــل التبطل، ومن مظاهر ذلك حصـيلة سـلوك الفرد وعدم المواظبة على العمل أو عدم الجدية، والتي تؤدي إلى فعله

وبالتالي حرمانه من مورد أرزاقه وذلك مؤشـــراً ســـلبياً ينبئ عن وجود اســـتعداد لدى الفرد للانحراف.

النوع الثاني ـــــ البطالة العامة: تكون نتيجة عوامل اقتصادية عامة لا دخل للفرد فيما يتحمل آثارها دون أن تكون لديه قدرة على مقاومتها وتوقيفها، والبطالة العامة قد تحدث بسبب أزمة اقتصادية وصناعية عابرة أو السبب السياسة الاقتصادية المقررة في بلد ما؛ لأن ذات الظروف قد لا تدفع الفرد إلى الجنوح والانحراف في بعض البلاد التي تلتزم بدفع التعويضات للمتضررين من تلك الأزمات.

وهناك من يرى أن الانحراف في البلدان النامية قد يحدث كنتيجة حتمية لفظ النوع من البطالة خاصة إذا توفر الاستعداد النفسي والميول الإجرامي لدى الفرد. (5)

وهناك من يرى أن البطالة قد تظهر بأشكال متعددة، أبرزها ما يلي:

أولاً ـ البطالة الاحتكاكية: يمكن أن يُعرف هذا النوع من البطالة بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا أو بســـبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل وأكثر أجراً أو من منطقة إلى أخرى. (6)

ثانياً ـ البطالة الهيكلية: يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى العاملين:

ـــ العامل الأول: يُفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لعرض العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن العمل.

ـــــ العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين لتوق العمل سنوياً. (7)

ثالثاً ـــــ البطالة الدورية: إن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني سواء كانت بشكل أزمة ركود أو تفهم اقتصادي لا بد وأن تقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، وهذا يعني أن هذا النوع يتأثر بحركة الاقتصـــاد الوطني والتغيرات التي تحدث فيه ففي حالة الرواج والازدهار الاقتصادي قد يختفي هذا النوع من البطالة. (8)

رابعاً ـ البطالة الموسـمية: يتصـف نشـاط بعض الانشـطة الاقتصـادية بالموسـمية كالزراعة وبعض الصـناعات وكصـناعة أجهزة التبريد والتدفئة فقد يزداد نشـاطها في

بعض المواسم ويتأثر في موسم أخرى وتبعاً لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الانشـــطة وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الانشـــطة ذات. النشـــاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم أخرى. (9)

خامساً – البطالـــة المقنعة: يُعرف هذا النوع من البطالة بأنه: " التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضـــون عليها أجور على الرغم أن مســـاهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصـفر وهذا يظهر من خلال قيام بعض المؤسـسـات بتشـغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية حيث إن ســـحب تلك القوى العاملة الفائضـــة قد لا يؤثر على حجـــــم الانتاج، ولكنها قد تواجه نوع آخر من البطالة وهـــــي البطالة المقنعة " (10)

المطلب الثاني ـ أثر العوامل الاقتصادية على البطالة:

إن الظروف الاقتصادية من حيث حالة الفرد بها تنقسم إلى ظروف اقتصادية عامة وظروف اقتصـادية خاصـة، والظروف الاقتصـادية العامة هي التي تؤثر على المجتمع بأسـره ولا تخص فرد بعينه ومن قبلها الكسـاد الاقتصـادي أو الرخاء العام الاقتصـادي أما الظروف الاقتصـــادية الخاصـــة فهي الظروف التي تخص كل فرد على حدة ومن ذلك أن الفرد يعمل، أو أنه عاطل عن العمل، أو أنه غنى، أو فقير (11)

الفرع الاول ـ تأثير الظواهر الاقتصادية العامة على الجريمة:

أولاً ـ التحول الاقتصادي: يُقصد بالتحول الاقتصـادي، تغير النظام الاقتصـادي للدولة هو انتقاله من نظام إلى آخر مختلف عن الأول، كتحول اقتصـــاد الدولة من الاقتصـــاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي أو تحول النظام الاقتصادي للدولة من نظام اشتراكي إلى نظام رأسمالي والعكس ويتصف هذا التحول أو التطور الاقتصـادي في هذه الحالة بالبطء حتى ينتقل المجتمع مرحلة اقتصادية إلى أخرى جديدة. (12)

واســتناداً إلى تحول كثير من الدول من نظام اقتصــادي زراعي إلى نظام اقتصــادي صــناعي فقد أصــبح هناك جرائم مصــاحبة لكل نظام اقتصــادي منها لها خصــائص تميزها وتنطلق من خصــائص الحياة الاجتماعية الســائدة في ظل كل نظام اقتصــادي منهما.(13)

حيث أن الحياة الاجتماعية في المجتمع الزراعي أكثرها هدوء واســتقرار من حياة الاقتصـاد الصـناعي العافية المضـطربة التي يتجه فيها نشـاط الإنسـان دائماً إلى تحقيق الأرباح كما يصـاحب هذا التحول الاقتصـادي هجرة الناس من الأرياف إلى المدن التي

تتركز فيها القلاع الصـــناعية ما يســـاهم في تكدس هؤلاء العمال في هذه المناطق وقد يعجز بعضهم عن التكيف مع الحياة الجديدة لاختلاف القيم السائدة فيها فينحرف ويتجه إلى الســـلوك الإجرامي كما تزداد أهمية التبادل التجاري للســـلع والخدمات ويرتفع مستوى الدخل الفردي ويكثر التدخل التشـريعي للدولة لوضـع القوانين اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

ويُمكن القول بأن اختلاف طبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمع الصـــناعي عنه في المجتمع الزراعي هو ما يُفســـر اختلاف ظاهرة الإجرام بين المجتمعات الزراعية والمجتمعات الصناعية في شكلها وحجمها وهو ما يجعل للتطور الاقتصادي أثر غير مباشر على الظاهرة الإجرامية.[14]

ثانياً ـ التقلبات الاقتصـــادية: يقصـــد بها التغيرات التي تطرأ على بعض الظواهر الاقتصـــادية في المجتمع بصـــفة مفاجئة وتكون وقتية نظراً لظروف تدفع لتغير ما وتزول بعد فترة بزوال الظروف، وقد يتكرر حدوثها، وفي هذا الإطار تتغير تقلبات الأسعار والدخول، وسنتكلم باختصار عن كل منهم.

تقلبات الأسعار: يتعرض المجتمع بأسره لأزمات الأسعار بالزيادة والانخفاض وعدم ثباتها واستقرارها هذا التغير يكون له تأثير على الظاهرة الإجرامية في الحالتين حيث أنه في ارتفاع الأسعار يتعرض المجتمع بأسره لأزمات قاسية لا يستطيع الأفراد بوجه عام إلى إشـــباع حاجاتهم عن طريق مشـــروع فينتابهم قلق وتوتر ويلتمســـون ســـبيل الجريمة بمختلف صـــورها وبالتالي ترتفع نســـبة الإجرام في معظم الجرائم ارتفاعاً ملحوظاً.

أما في حالة انخفاض الأســـعار يتمكن الأفراد من إشـــباع حاجاته بطرق مشـــروعة ويشـــعرون باســـتقرار نفســـي ينادي لهم عن التوتر والقلق فيقل إقبالهم على ارتكاب الجريمة ويلجئون إلى الطرق الســـليمة لحل مشـــاكلهم أو يتبعون الطرق القانونية للحصول على حقوقهم عن طريق القضاء كلما تعذر الحل السلمي، وبهذا تنخفض نسبة الإجرام في أغلب الجرائم.[15]

تقلب الدخـــــــــول: يرى بعض علماء الإجرام أن هناك تناسباً عكسياً بين انخفاض الدخول ونوعية الجرائم خاصـــة جرائم الأموال ويبرر اعتقاده بالقول إن انخفاض الدخل يجعل الشـــخص غير قادراً على إشـــباع احتياجاته والوفاء بالتزاماته والدخول المنخفضـــة التي لا تتناســـب وحجم العمل الذي يؤديه الإنســـان تجعله يشـــعر بوطأة

الاستغلال، وقد يدفعه ذلك إلى الثورة على الأوضـاع الاجتماعية والاقتصـادية وأحياناً للقيام بأعمال غير مشـــروعة منها المتاجرة بالســـلع الممنوعة، وتعرف تعريف بعض منتجات المصنع أو العمل لصاحبه أو إساءة الائتمان.

وعلى الرغم من منطقية الحجج لكنها تؤدي مباشـرة إلى الإجرام من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هناك تحفظان بشأن علاقة تقلب الدخول بالإجرام، هما:

1-لا يقابل انخفاض الدخول زيادة في ارتفاع نسبة بعض جرائم الاعتداء على الأموال، منها السرقة إلا إذا كانت الأسعار ثابتة أو صاحب ذلك انخفاض في الأسعار.

2-ارتفاع الدخل مع افتراض ثبات الأسـعار يؤدي إلى زيادة القوة الشـرائية على سـلع غير ضـــرورية وضـــرورية وبالتالي يتجه البعض إلى إنفاق الأموال على ملذاته وشهواتهم وهو يعتبر تمهيداً للانحراف. (16)

الفرع الثاني ـ تأثير الظواهر الاقتصادية الخاصة على الجريمة:

هناك بعض الظواهر الاقتصـادية الخاصـة التي يشـير علماء الإجرام أن لها صـلة بالجريمة، وهي عامل الفقر والبطالة، وسنتناولها وفق الآتي:

أولاً ـ أثر الفقر على الجريمـة : اختلف الباحثون حول تحديد معنى الفقر وقد اتجه جانب من الباحثين إلى القول بالمعيار الشـخص والذي طبقاً له يُعد الشـخص فقيراً كلما عجزت موارده عن حصـــوله على ما يعتبره حاجة ماســة له وتحديد معنى الفقر على هذا النحو يجعله يختلف من شـــخص إلى أخر، فيُعد الشـــخص فقيراً لأنه عاجز عن الحصول على قوت يومه وقد يُعد كذلك لأنه لا يستطيع الحصول على سيارة من نوع معين غير أن هذا التحديد النسبي للفقر لم يجعله محل قبول وهو ما جعل أغلب الباحثين - يتجهون إلى المناداة بتحديد معنى الفقر على أساس موضوعه وذلك وفقاً لهذا المعيار فأن الأســس الموضـــوعية هي التي تحدد إذا كان الشـــخص فقيراً أو لا دون مراعاة لشعور الشخص ذاته .(17)

ولقد اتجه علماء الإجرام بشـــأن علاقة الفقر ببعض الظواهر الاجتماعية بما فيها لأن لظاهرة الانحراف والإجرام اتجاهات تلاث، وهي:

1-الاتجاه الأول: يرى أن الفقر ليس سبباً للسلوك الإجرامي وينكر أنصـاره أي علاقة للفقر بالإجرام لتركيزهم على الشذوذ في شخصية الفرد وهو سبب الفقر والإجرام أي إن كلاهما نتيجة لسب واحد.

2-الاتجاه الثاني: يرى انصاره وهم أصحاب المدرسة الاشتراكية بأن الفقر يرجع إلى مساوئ النظام الرأسمالي التي تُركز الانتاج في أيدي جماعة من الأشخاص ويحرم العمال من حقوقهم وهو ما يؤدي إلى اختلاف في توزيع الدخل القومي.

3-الاتجاه الثالث: اعتبر الفقر عامل مهني للسلوك الإجرامي لأن الفقر يتسبب في تدنى المركز الاجتماعي للفرد وفي معاناته من ظروف سلبية سيئة وصحة وحرمان من التعليم.(18)

وهكذا فإن الظروف الشخصية والاجتماعية المصاحبة للفقر لقت عوامل مباشرة لإجرام وانحراف الفقراء ويظل الفقر أحد العوامل الغير المباشرة التي تؤثر في الظاهرة الإجرامية. (19)

ثانياً - أثر البطالة على الجريمة: إن البطالة تُعد أثر خطير من أثار ارتفاع الأسعار وهي مرتبطة بالجريمة بصورة واضحة حيث يلجأ العاطل عن العمل في إشباع حاجاته بطرق غير مشروعة التي قد تتخذ صور التشرد والانحراف أو جرائم الأموال ولا سيما السرقة والاتجار في المواد المحظورة حيازتها أو ممارسة بعض الأنشطة غير المشروعة. (20)

وقد تقود البطالة الإنسان إلى درجة الفقر فتكون سبباً غير مباشر لانحرافه وانحراف بقية أفراد أسرته الذين يقوم بالإشراف عليهم وتربيتهم، فالأسرة التي تعجز عن توفير حاجاتها الأساسية بالنظر لبطالة عائلتها وعدم قدرتها على الانفاق، وقد تصاب بالانحلال والتفكك الذي قد يصل إلى الطلاق وانفصال الزوجين مما يساعد على سقوط الزوجة والأبناء في طريق الجريمة والانحراف. (21)

وقد خلص بعض علماء الإجرام إلى وجود صلة مباشرة بين البطالة وارتفاع أو انخفاض معدلات الإجرام ومن صورها التشرد والتسول وهي سلوكيات تم تحريمها في معظم التشريعات، وإن البطالة قد تؤدي إلى التصدع الأسري مادي كان أم معنوي وبالتالي تدفع بالأبناء للانحراف والإجرام، وهنا يكمن التأثير غير المباشر للبطالة، وحاول بعض علماء الإجرام قديماً إيجاد علاقة بين البطالة وتعاقب فصول السنة، ووجدت الاحصاءات أنه في الفصول الباردة من السنه ترتفع معدلات الإجرام بالمقارنة بالفصول الدافئة، وخلص البعض إلى إن العمل التافه لا يقل ضرراً عن البطالة لأنه قد يؤدي إلى تشرد الفرد وانحرافه، ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية

يوجد 150 مليون شـــخص في بطالة تامة والكثير منهم يضـــطر إلى الاحتيال على العيش عن طريق القيام بالأشغال المؤقتة أو العرضية .[22]

المبحث الثانـــــــــي ـ الدراسة الميدانية ونتائجها:

سـنتناول في هذا المبحث توضـيح حجم العينة وأسـلوب اختيارها في السـجون التي شـملتها الدراسـة، وهي، مؤسـسـة الإصـلاح والتأهيل الجزيرة (الزاوية) ثم تحديد أهم الصيغ الاحصائية التي اتبعت في تحليل واختبار البيانات، وسنتناول هذا المبحث وفق مطلبين، كما يلي:

المطلب الأول ـ حجم العينة والمنهج التجريبي المستخدم :

تسـتوجب الدراسـة الدقة العالية في تحديد حجم العينة وأسـاليب اختيارها في السـجون، وفيما يلي نستعرض نموذج الاستبانة المستخدم، وكذلك حجم العينة وأسلوب اختيارها في كل سجن ورصد أهم الملاحظات على ذلك .

سـتعامل المعلومات المقدمة في هذه الاسـتبانة بسـرية تامة ولن تُسـتخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الفرع الأول – عرض نموذج الاستبيان المستخدم :

أولاً : المعلومات العامة :

الســـــن :

أ. أقل من 20 ( )
ب. 20 – 30 ( )
ج. 30 – 40 ( )
د. 40 – 50 ( )
1- 60+ ( )

المستوى التعليمي:

أ. أمي ( )
ب. يقرأ فقط ( )
ج. يقرأ ويكتب ( )
د. إعدادي ( )
ه. ثانوي ( )
و. جامعي ( )
ز. عالي ( )

الحالة الاجتماعية :

أ. أعزب ( )
ب. متزوج ( )
ج. مطلق ( )
د. أرمل ( )

للمتزوجين ـ عدد الزوجات في العصمة :

أ. وحدة ( )
ب. اثنتان ( )
ج. ثلاثة ( )
د. أربعة ( )

عدد الأبناء (يُذكر العدد)

أ. ذكور ( ) ب. إناث ( )

عدد الذين كان يعولهم السجين:

- يذكر العدد : (.....)

ثانياً – معلومات عن موضوع الدراسة :

المهنـــــــة :

أ. مزارع ( ) **ب.** تاجر ( )

ج. موظف حكومي ( ) **د.** عسكري ( )

ه. سائق ( ) **و.** عاطل ( )

ز. طالب ( ) **ح.** عامل حكومي ( )

ط. بائع متجول ( ) **ي.** موظف وعامل قطاع عام ( )

ك. مهن أخرى – تذكر : ( )

هل أي من زوجاتك وقت ارتكابك الجريمة الأخيرة تعمل ؟

أ. زوجة وحدة تعمل ( ) ب. زوجتان تعملان ( )

ج. ثلاث زوجات يعملن ( ) د. اربع زوجات يعملن ( )

ه. لا تعمل أي زوجة ( )

هل يعمل أولادك الكبار ؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

يوجه السؤال التالي لمن يُجيب بـ لا / ولماذا لا يعملون ؟

أ. عدم وجود عمل مناسب ( ) ب. لا يرغبون في العمل ( )

ج. لانهم لا يزالون في التعليم ( ) د. أسباب أخرى تذكر ( )

الحالة الصحية:

أ. درجة طبية أولى ( ) ب. ثانية متوسطة ( )

ج. ثالثة ( )

هل توجد عاهات ؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

في حالة الإجابة بـ (نعم): ما هو نوعها ؟ (تذكر)

أ. ..... ب. .....

ج. ..... د. .....

مدة الحكم (تذكر) :

أ. حبس بسيط ( ) ب. يوم ( )

ج. شهر ( ) د. سنة ( )

نوع العقوبة (الحكم) :

أ. حبس مع الشغل ( ) ب. سجن ( )

ج. سجن مؤبد( )

ما هي الجريمة التي ارتكبتها ودخلت السجن بسببها ؟

تُذكر / .....

ما هو السبب الرئيسي الذي دفعك لارتكاب هذه الجريمة؟

أ. الحاجة الي المال ( ) ب. دفاع عن النفس أو العرض ( )
ج. بدافع الشهامة ( ) د. أسباب جنسية ( )
ه. بدافع الانتقام ( ) و. عن طريق الخطأ ( )
ز. بسبب أوقات الفراغ ( ) ح. أسباب أخرى (تذكر)

هل سبق ارتكاب جريمة أخرى قبل هذه الجريمة ؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

ما عدد هذه الجرائم ؟

- ( ) جريمة .

ما نوع تلك الجرائم ؟

أ. قتل ( ) ب. ضرب أو جروح ( )
ج. سرقة أو الشروع فيها ( ) د. مخدرات ( )
ه. اغتصاب أو هتك عرض ( ) ز. تزييف أو تزوير ( )
و. أنوع أخرى تذكر .....

الفرع الثاني – عرض حجم العينة وفق الجداول التالية :

الجدول رقم (1) مؤسسة الإصلاح والتأهيل الجزيرة-الزاوية

نوع الجريمة	عدد العينات
قتل	0
ضرب أو جرح	8
سرقة او الشروع فيها	12
مخدرات	4
اغتصاب او هتك عرض	0
رشوة او اختلاس	4
تزييف او تزوير	2
أنواع أخرى	10

المطلب الثاني ـ نتائج الدراسة :

الجدول رقم (2) يكشف توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار
أقل من 20	%20
من 20 الي 30	%20
من 30 الي 40	%30
من 40 الي 50	%12.5
من 50 الي 60	%5
من 60 فما فوق	%12.5
المجموع	**40**

النتائـــــج:

من خلال تحليل الإجابات وبعد دراسة العينة تضح أن أعلى نسبة إجابة كانت على الخيار الثالث (من 30 الي 40) وبنسبة 30% مما يعني أن أكثر المسجونين أعمارهم بين 30 الي 40 سنة.

الجدول رقم (3) حسب المستوى التعليمي

المستو التعليمي	التكرار
أمي	%15
يقرأ فقط	%5
يقرأ ويكتب	%30
مؤهل أبتدائي	%15
اعدادي	%15
ثانوي	%25
جامعي	%5
عالي	%0
المجموع	**%100**

النتائـــــج:

من خلال تحليل الإجابات وبعد دراسة العينة تضح أن أعلى نسبة إجابة كانت على الخيار الثالث (يقرأ ويكتب) وبنسبة 30% مما يعني أن أكثر المسجونين يستطيع القراءة والكتابة.

السن	التكرار
مزارع	%5
تاجر	%15
موظف حكومي	%10
عسكري	%0
سائق	%15
عاطل	%30
طالب	%5
عامل حكومي	%10
بائع متجول	%0
مهن أخرى	%0
موظف وعامل قطاع عام	%10
المجموع	**%100**

النتائـــــج:

من خلال تحليل الإجابات وبعد دراسة العينة تضح أن أعلى نسبة إجابة كانت على الخيار السادس (عاطل) وبنسبة 30% مما يعني أن أكثر المسجونين عاطلين عن العمل.

الجدول رقم (5) يكشف توزيع أفراد العينة حسب نوع الجريمة

نوع الجريمة	التكرار
قتل	%0
ضرب أو جرح	%20
سرقة او الشروع فيها	%30
مخدرات	%10
اغتصاب او هتك عرض	%0
رشوة او اختلاس	%10
تزييف او تزوير	%5
أنواع أخرى	%25
المجموع	**%100**

النتائـــــج:

من خلال تحليل الإجابات وبعد دراســة العينة تضــح أن أعلى نســبة إجابة كانت على الخيار الثالث (سرقة او الشروع فيها) وبنسبة 30% مما يعني أن أكثر أنواع الجريمة في السجن هي السرقة أو الشروع فيها.

الجدول رقم (6) يكشف توزيع أفراد العينة حسب الدافع لارتكاب الجريمة أي السبب لارتكاب الجريمة

الدافع لارتكاب الجريمة	التكرار
الحاجة الي المال	%30
دفاع عن النفس أو الشرف	%15
بدافع الشهامة	%15
أسباب جنسية	%10
بدافع الانتقام	%25
عن طريق الخطاء	%0
بسبب أوقات الفراغ	%5
المجموع	**%100**

النتائـــــج:

من خلال تحليل الإجابات وبعد دراسة العينة تضح أن أعلى نسبة إجابة كانت على الخيار الاول (الحاجة الي المال) وبنسبة 30% مما يعني أن أكثر أسباب الجريمة كانت الحاجة إلى المال.

الجدول رقم (7) يكشف توزيع أفراد العينة حسب نوع العقوبة

العقوبة	التكرار
حبس بسيط	%10
حبس مع شغل	%40
سجن	%35
سجن مؤبد	%15
المجموع	**%100**

النتائـــــج:

من خلال تحليل الإجابات وبعد دراسة العينة تضح أن أعلى نسبة إجابة كانت على الخيار الثاني (حبس مع شغل) وبنسبة 40% مما يعني أن أكثر أنواع العقوبة في السجن هي الحبس مع الشغل.

الخاتمـــــــة :

إن الهدف من هذه الدراســـة هو قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة حيث تعتبران من المشـكلات التي تعاني منها معظم الدول سـواء في العالم الصـناعي المتقدم أو الـدول النـاميـة مع وجود قـدر من التفـاوت والاختلاف في حجم البطـالـة والجريمة فيما يخص النوع والســبب من دولة إلى أخرى، حيث إن البطالة تنتج عن الاختلاف الذي يحدث في سوق العمل حيث يكون عرض قوة العمل يفوق الطلب عليها وما يترتب على العوامل الاقتصـــادية من آثار تقود إلى البطالة والفقر والانحراف

والجريمة، أما الســـلوك الإجرامي فينتج عن تفاعل عوامل متعددة منها الاقتصـــادية والاجتماعية .

هذه العلاقة كانت محل دراســـتنا حيث ثم تحليل واقع كل من البطالة والجريمة في منطقة الزاوية في مؤســـســـة الإصـــلاح والتأهيل (الجزيرة) الزاوية من خلال تقديم مجموعة من الاستبانات على المساجين الموجودين فيه .

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن عرضها فيما يلي :

أولاً – النتائج:

1ـــ يوجد عدم اتفاق بين الاقتصاد فيما يتعلق بمفهوم البطالة وأنواعها وذلك راجع إلى التغييرات العشوائية والمتسارعة التي تحدث في سوق العمل.

2ـــ إن العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ذلك لأن ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ماهي إلا ردود أفعال للأوضاع الاقتصادية التي يعيشها المجتمع.

3-من أهم آثار البطالة على أفراد المجتمع زيادة معدلات ارتكابهم للجرائم والسلوكيات المنحرفة.

4-من خلال الدراسة الميدانية توصلنا إلى وجود علاقة بين البطالة والجريمة حيث أن نسبة 30% من المسجونين هم من العاطلين عن العمل.

5-من خلال دراســـة العينة اتضـــح أن أكثر أســـباب الجريمة كانت الحاجة إلى المال بسبب البطالة.

ثانياً ـ التوصيات:

1-ضـرورة معالجة مشـكلة البطالة من الحكومة واعتبارها قضـية مهمة وذلك بتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وبأجور مناسـبة تكفي لتلبية الحاجات الضـرورية لهم حتى لا يتحولوا إلى مجرمين في المجتمع.

2-وضع سياسات إستراتيجية وتنموية بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال توفير سـياسـات تشـغيلية وتوظيف رؤى اقتصـادية تعمل على تخفيف معدلات التضخم والكساد الأمر الذي يساهم في انخفاض نسبة الجريمة.

3-ضـرورة دعم وتشـجيع التعاون مع القطاع الخاص ليسـاهم في توفير عمل للشـباب وتطوير مهارتهم.

الهوامـــــــــــش:

1- حسام علي داود - مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر عمان 2010
2- فائزة يونس الباشـا - مبادئ علم الإجرام المطبقة كلية الحقوق جامعة القاهرة - الصـفة الثالثة 2 2013
3- محمد رمضان باره - مبادئ علم الإجرام - جامعة طرابلس-2018)
4- بو سـليمان زينب - تأثير بعض المتغيرات الاقتصـادية على معدلات البطالة - رسـالة ماجسـتير في العلوم الاقتصادية - جامعة أم البواقي - 2015)
5- فائزة يونس الباشا - مبادئ : علم الإجرام - كليه الحقوق جامعة القاهرة - الطبعة الثالثة 2013)
6- محمود حسين الوادي ، احمد عارف المال والاقتصـاد الكلى دار المسيرة للنشر - عمان الاردن 2009
7- عـاطف عبـد الفتـاح عجوة - البطـالـة في العـالم العربي وعلاقتهـا بـالجريمـة - المركز القومي للدراسات الامن لامية والتدريب - الرياض)
8- محمد بن علي بن عبد الله- علاقة البطالة بالجرائم المالية والما رسـالة ماجسـتير - قسـم العلوم الشرطية كلية الدراسات العليا - 2002)
9- محمود حسن الوادي، أحمد عارف العساف - مرجع سابق)
10- فوزي شـوق - البطالة وعلاقتها بالجريمة - رسـالة دكتوراه في العلوم الاقتصـادية - جامعة العربي بن مهيدي 2017)
11- محمد رمضان بارة - مبادئ علم الإجرام - مرجع سابق)

12 - عبد الله وريكان أصول علمي الإجرام والعقاب دار وائل للطباعة والنشر 2018)
13- فرج صالح العريش - علم الإجرام - - الطبعة الأولى - بنغازي 1999)
14- محمد رمضان بارة - مبادئ علم الإجرام - - مرجع سابق)
15- فتوح عبد الله الشـاذلي. أسـاسـيات علم الإجرام والعقاب الطبعة الأولى : منشـورات: الحلبي الحقوقية سردت لان 2009)
16- فائزة يونس الباشا - مبادئ علم الإجرام مرجع سابق)
17- القادر الزعل. مشكلة العلاقة. بين الفقر والجريمة الرياض - 1986 م
18- فائزة يونس الباشا - مبادئ علم الإجرام - مرجع سابق
19- فتوح عبد الله الشاذلي أساسيات علم الإجرام والعقاب - مرجع
20- جمال حسن أحمد عيسى - مشكلة البطالة وعلاجها دراسة مقارنة من الفقه والقانون
21- محمد رمضان باره مبادئ علم الإجرام - مرجع سابق
22- فائزة يونس الباشا - مبادئ علم الإجرام. مرجع سابق